سلسلة دراسات ميدانية
واستطلاعية (٤)

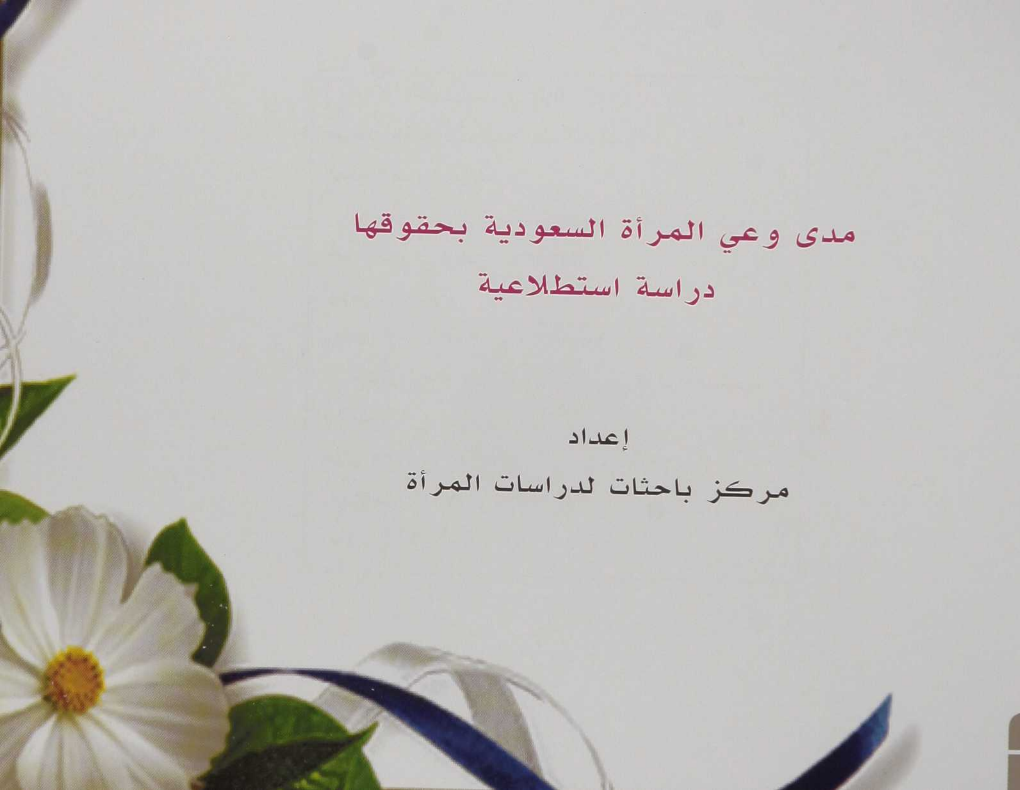
سلسلة
باحثات
B . C . W . S
مركز باحثات لدراسات المرأة
٢٠

مدى وعي المرأة السعودية بحقوقها دراسة استطلاعية



إعداد
مركز باحثات لدراسات المرأة





مدى وعي المرأة السعودية بحقوقها
دراسة استطلاعية

إعداد

مركز باحثات لدراسات المرأة

ح مركز باحثات لدراسات المرأة ، ١٤٣٤هـ

فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العبدالكريم، فؤاد عبدالكريم

دراسة مدى وعي المرأة السعودية بحقوقها، / فؤاد عبدالكريم

العبد الكريم ـ الرياض ، ١٤٣٤هـ

٤٨ص؛ . . سم

ردمك: ٧- ٩٠٣٠٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١. حقوق المراة ٢. المرأة في المجتمع ٣. المرأة السعودية

أ. العنوان

ديوي ٣٠١,٤١٢٠٩٥٣١ ١٤٣٤/٢٧٨٨

رقم الإيداع: ٢٧٨٨ / ١٤٣٤

ردمك: ٧- ٩٠٣٠٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد..

في ظل ما تمر به الساحة الفكرية، في القضايا المجتمعية بشكل عام، والمرأة بوجه خاص، من تنازع في (الاختلاف) في الرأي، وتنقله من التصويب إلى التخطيء، وفق رؤى منتشرة، ومصادر غير موثقة، كل ذلك إلى جانب ما يحاول الإعلام فرضه على الواقع، من وعي غير ناضج، وغير حقيقي بما يكفي؛ تبرز أهمية القيام بمثل هذه الدراسات التي تعمل على حصر المنتشر، وتوثيق الفالت، من الحقائق، ومن المعلومات التي من شأنها توضيح الصور، وإبراز ألوانها الحقيقة، من غير ما تدخل شخصي، قد يصيبها بالغبش حيناً، وبالغش المحتمل أحياناً أخرى.

ولأن مجال (حقوق المرأة)، هو من أبرز المجالات التي تداولها الجدل العام، والإعلامي أيضاً، ونظراً لحساسية هذا المجال، وارتباطه الوثيق بالدين، وبسلوكيات المجتمع، وبتشريعات الدولة أيضاً، فإننا نضع بين أيديكم هذه الدراسة الاستطلاعية ، ونقدمها لكي تكشف الستار عن (مدى وعي المرأة السعودية بحقوقها)، راجين بأن نكون قد وفقنا إلى ما نصبو إليه من الحيادية ومن الصواب، ومن استجلاء ما نحتاج إليه فعلاً من الحقائق والرؤى، وما توفيقنا إلا بالله.

أهداف الدراسة:

١. معرفة واقع وعي المرأة بحقوقها.

٢. الوقوف على أهم أسباب حرمان المرأة من حقوقها.

٣. ترتيب وسائل حصول المرأة على حقوقها بسهولة، ومعرفة عوائق ذلك.

٤. قياس دور الجهات المعنية في رفع وعي المرأة بحقوقها.

٥. معرفة المؤثرات على وعي المرأة بحقوقها وواجباتها.

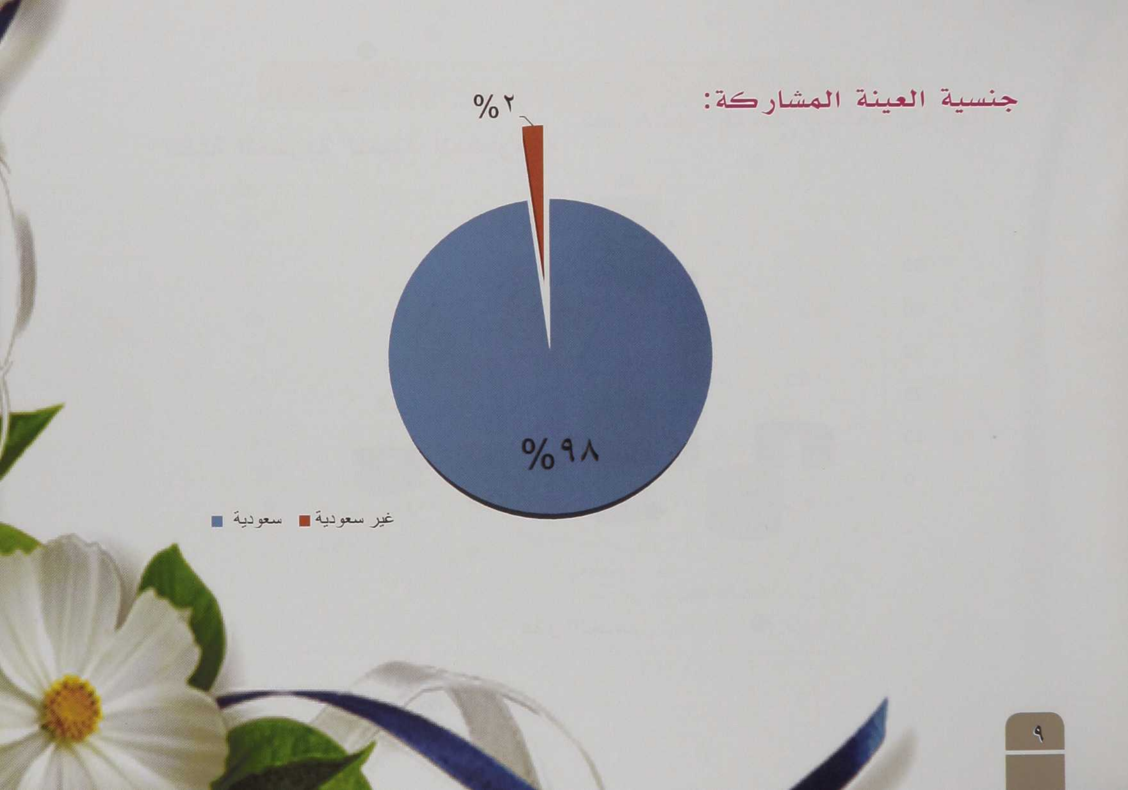


عينة الدراسة:

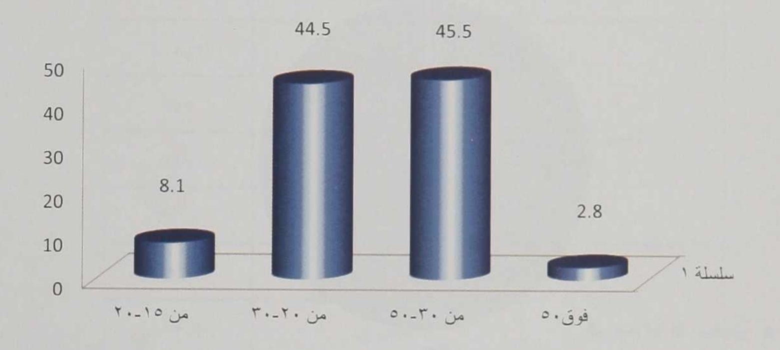
بلغ عدد المشاركات في **الاستبانة (١٣٠٥) وقد شملت فئة الدراسة جميع مناطق المملكة، متضمنة كافة الأعمار** والمؤهلات، والمستويات الاجتماعية للمرأة في السعودية، ورغم تعبئة الاستبانة إلى غير السعوديات، إلا أن النسبة العددية قليلة جدًا، وفيما يلي عينة الدراسة:

المحور	الإجابة	النسبة
الجنسية	سعودية	٪٩٨
	غير سعودية	٪٢
العمر	١٥-٢٠	٪ ٨,١
	٢٠ - ٣٠	٪٤٥
	٣٠-٥٠	٪٤٦
	فوق ٥٠	٪٢,٨
المؤهل	فوق الثانوي	٪٢,٧
	ثانوي	٪١٣,٤
	جامعي	٪٦٨,٢
	فوق الجامعي	٪١٥,٧

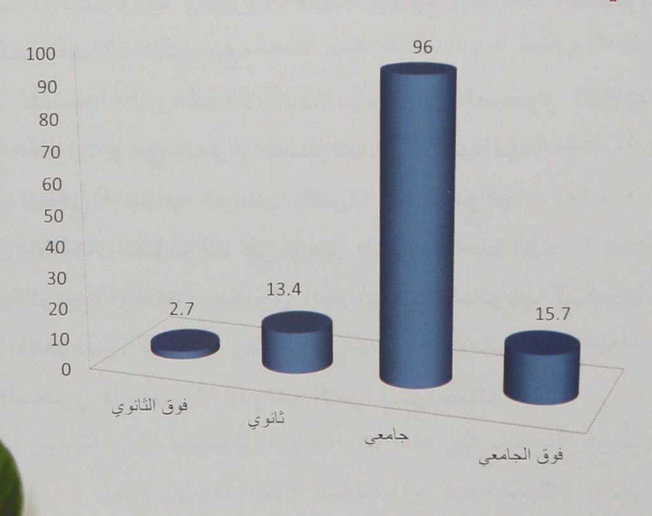
جنسية العينة المشاركة:



الفئة العمرية للعينة المشاركة:



المؤهل العلمي للعينة المشاركة:



أداة الدراسة:

الاستبانة الإلكترونية وميزته: تعبئة جميع الخانات المطلوبة، وسرعة حساب النتائج، وسعة منطقة التوزيع.

ويمكننا تقسيم (الدراسة الاستطلاعية) إلى المحاور التالية:

المحور الأول: وعي المرأة بحقوقها، وتمتعها بها.

المحور الثاني: أسباب حرمان المرأة من حقوقها.

المحور الثالث: المؤثرات في وعي المرأة بحقوقها.

المحور الرابع: وسائل حصول المرأة على حقوقها بسهولة.

المحور الخامس: وسائل رفع وعي المرأة بحقوقها.

المحور السادس: إدراك المرأة بواجباتها.

تفاصيل محاور الدراسة

المحور الأول: وعي المرأة بحقوقها، وتمتعها بها.

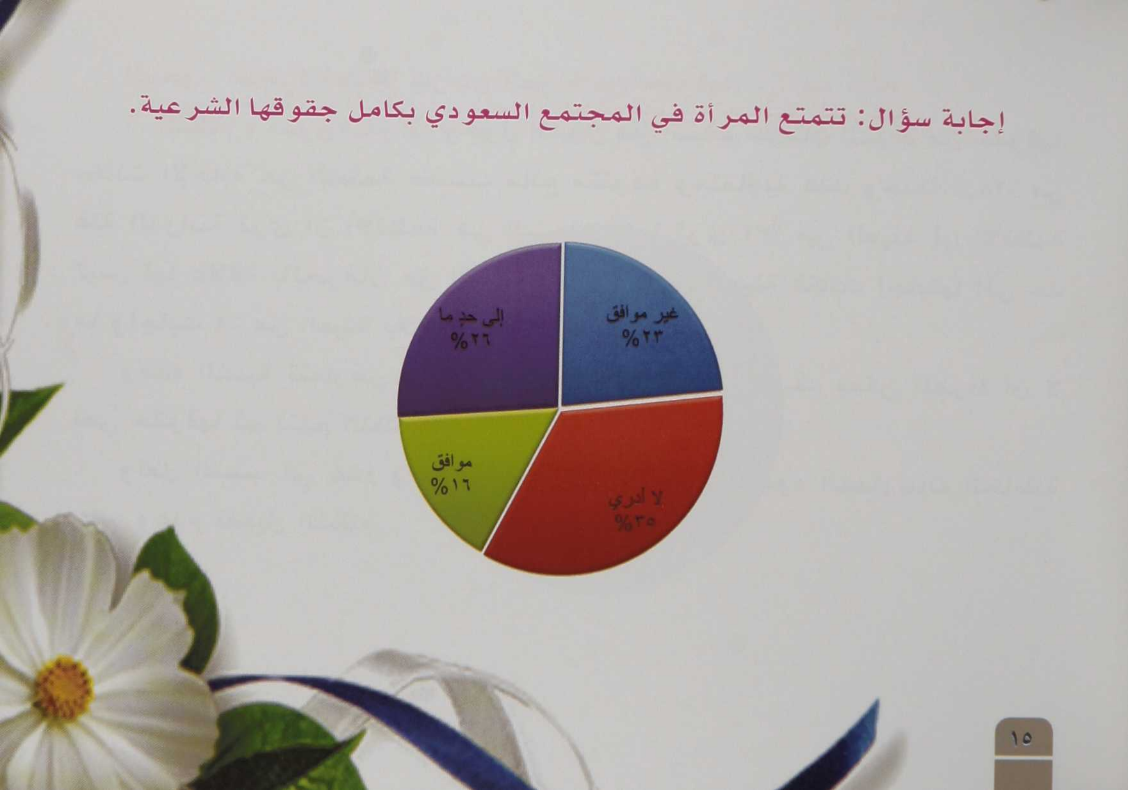
ترتفع مؤشرات الدراسة في الدلالة على ضعف وعي المرأة بما لها من حقوق وما عليها من واجبات؛ حيث بلغت نسبة من لا تعرف حقوقها ٣٢ ٪ من أفراد الدراسة و٤٨٪ تعرف حقوقها إلى حدٍ ما وهذه نسبة مرتفعة جداً، بينما ١٨٪ فقط من أفراد الدراسة يعرفن حقوقهن و٢٪ من أفراد عينة الدراسة أجبن بلا أدري!!.

وحول مدى تمتع المرأة في المجتمع السعودي بكامل حقوقها أشارت الدراسة إلى أن ٣٥٪ من العينة لا تعلم، كما أجابت ٢٣٪ من أفراد العينة أنها لا تتمتع مقابل ١٦٪ أجابت بأنها تتمتع وبقية العينة ونسبتها ٢٦٪ كانت إجابتها إلى حد ما.

وهذا التفاوت سببه الضعف في معرفة الحق بالإضافة إلى التباين والاختلاف في البيئات الاجتماعية والثقافية التي تعيش فيها المرأة.

إجابة سؤال : وعي المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية.




إجابة سؤال: تتمتع المرأة في المجتمع السعودي بكامل جقوقها الشرعية.
غير موافق
%٢٣
إلى حدٍ ما
%٢٦
موافق
%١٦
لا أدري
%٣٥
١٥

المحور الثاني: أسباب حرمان المرأة من حقوقها:

١. **النظام وحقوق المرأة:** وحول السؤل عن أسباب حرمان المرأة من حقوقها، كانت الإجابة عن النظمة كسبب مانع متنوعة ومتقاربة فقد وجدنا أن٢٨٪ من فئة الدراسة ترى أن الأنظمة هي السبب، بينما ترى ٣٢٪ من العينة أن الأنظمة ليس لها علاقة بالحرمان من الحقوق أما ٣٢٪ من العينة فكانت إجابتها إلى حد ما وأجابت ٨٪ من العينة بلا ادري.

وهذه النسبة تتعارض مع نسبة الوعي الحقوقي!! فكيف يمكن للمرأة أن لا تعي حقوقها ثم تتهم النظام أنه سبب الحرمان.

ولعل السبب في عدم وصول الحق للمرأة يعود لوجود الممارسات الخاطئة وعدم تفعيل النظام.

إجابة سؤال: حرمان المراة في المجتمع السعودية من بعض حقوقها سببه القوانين والأنظمة الحكومية.



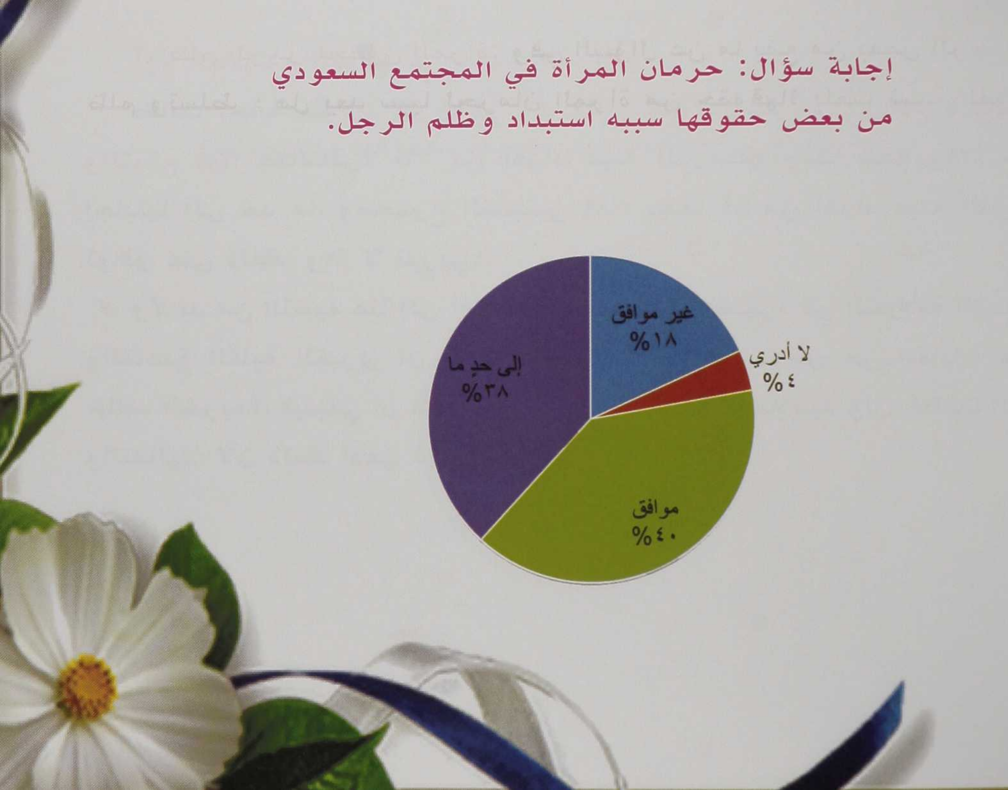
٢. **ظلم الرجل لحقوق المرأة:** وفي السؤال عن ما يقع من بعض الرجـال من ظلمٍ وتسلط ؛ هل يعد سبباً لحرمان المرأة من حقوقها؟ بلغت نسبة الموافقات ٤٠٪ من أفراد العينة، وإلى حد ما كانت الإجابة ٣٨٪ ، مقابل ١٨٪ من أفراد العينة لا يرين ذلك سبباً للحرمان وأجابت ٤٪ من العينة أنها لا تدري.

وبالنظر إلى هذه النسبة نجد أننا بحاجة لتوعية المرأة بكيفية التقاضي وسبل وصولها للحق، لأن الرجل لا يعد سبباً حقيقياً لعدم وحصولها على حقوقها الشرعية.

كما أننا بحاجة لتوعية المرأة والرجل بالمعاني الحقيقية للقوامة، وحسن العشرة، ونحوها من المعاني الشرعية التي يساء فهمها.

كما أن توسع مصطلح حقوق المرأة وإدخال ماليس بحق في هذا المصطلح، أدى إلى الشقاق والنزاع، وهدم كثير من الأسر.

إجابة سؤال: حرمان المرأة في المجتمع السعودي من بعض حقوقها سببه استبداد وظلم الرجل.



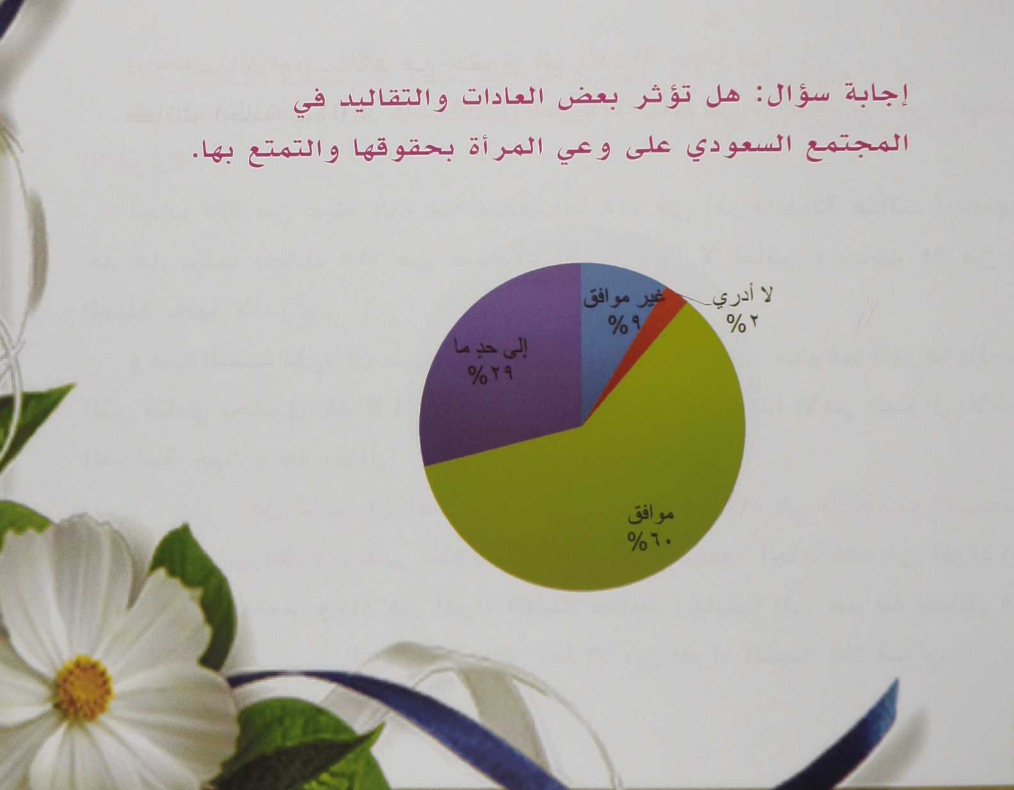
دور العادات والتقاليد في حقوق المرأة:

كانت إجابة سؤال: **هل تؤثر العادات والتقاليد على وعي المرأة بحقوقها والتمتع بها؟** كالتالي: ٦٠٪ من أفراد عينة الدراسة أجبت بنعم و٢٩٪ كانت إجابتها إلى حد ما، ومجموع النسبتين ٨٩٪، بينما ٩٪ من أفراد عينة الدراسة لا توافق على ذلك، و٢٪ لا تدري.

ولا بد من التنبيه هنا إلى أن العادات والتقاليد معتبرة في الشريعة الإسلامية، والقاعدة الكلية الكبرى أن العادة محكمة، لكن المرفوض من العادات هو ما خالف الشريعة، فينبغي أن نكون ملتزمين بالشريعة الإسلامية وإن خالفت العادات والتقاليد؛ لأن ذلك أدعى لبلوغ الحق.



إجابة سؤال: هل تؤثر بعض العادات والتقاليد في المجتمع السعودي على وعي المرأة بحقوقها والتمتع بها.



المحور الثالث : المؤثرات في وعي المرأة بحقوقها:

في السؤال هل تتأثر المرأة في مجتمعنا بحركات التحرير في المجتمعات الأخرى؟

أجاب ٣٥٪ من عينة الدراسة بنعم، أما ٤٥٪ من أفرادالعينة فكانت إجابتها إلى حد ما، بينما أجابت ١٥٪ من عينة الدراسة بأنها لا تتأثر وأجابت ٥٪ من أفراد العينة بانها لاتدري.

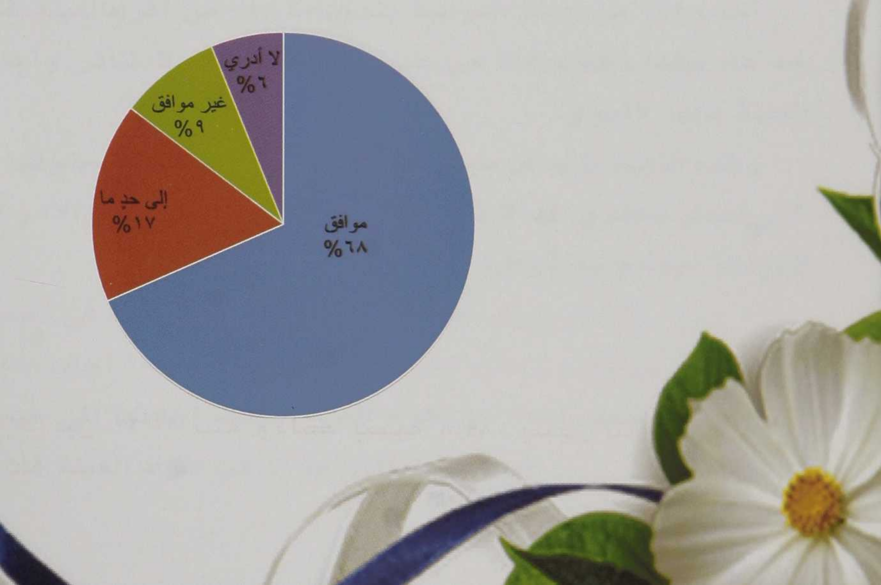
وهذه النسب تؤيد أن سبب اضطراب المرأة في معرفة حقوقها تأثرها بالحملات التي تنادي بحقوق، قد لا تكون حقاً في الأصل، ويؤيد هذا الأمر السؤال الآخر في الدراسة حيث وجه سؤال:

هل ترين أن أغلب المنادين بحقوق المرأة في المجتمع السعودي لا يركزون على حقوقها الشرعية المنتهكة؟ أجاب ٦٨٪ من أفراد العينة بنعم، و١٧٪ من أفراد العينة كانت إجابتها إلى حد ما، مقابل ٩٪ من العينة لا توافق أما ٦٪ من افراد العينة فلا تدري.

إجابة سؤال هل تتأثر المرأة في مجتمعنا بحركات التحرير في المجتمعات الأخرى؟



إجابة سؤال هل ترين أن أغلب المنادين بحقوق المرأة في المجتمع السعودي لا يركزون على حقوقها الشرعية المنتهكة؟



المحور الرابع : وسائل حصول المرأة على حقوقها بسهولة:

المودة والرحمة: حيث طرح سؤال:

هل الرحمة والمودةبين الرجل والمرأة أساسٌ في حصول المرأة على حقوقها في المجتمع السعودي؟

أجاب ٥١٪ من عينة الدراسة بنعم ، و٣٢٪ من أفراد الدراسة كانت إجابتها إلى حد ما، بينما ١١٪ من عينة الدراسة لا توافق، و٦٪ من العينة لا تدري.

وهنا تبرز أهمية التثقيف الأسري والأدوار التوعوية للجهات الاستشارية، وجهات اصلاح ذات البين وغيرها من الجهات المعنية ، وهنا نعرف أن قيمة البرامج الدينية الشرعية التي ترفع من المستوى الإيماني للفرد رجلاً أو امرأة ، برزت في مساهمتها بشكل مباشر وغير مباشر في إيجاد المودة، وإن لم توجد، فالرحمة على الأقل، إذا استحضرنا أن أعلى نسبة للمشاركات في الاستبانة هي ما بين ٢٠-٥٠ سنة وذلك بنسبة ٨٩,٨٪ يتبين لنا

الوعي المرتفع لدى هذه الفئة العمرية ،- وهي كما سبق من أهم الفئات العمرية ، وهي تجمع بين الجيل الناشيء، والجيل المعاصر - بأهمية الروابط الأسرية والمجتمعية ، وأن الحصول على الحقوق في ظلّ المودة والمحبة أولى من الحصول على الحقوق في ظل الجفاء والتفكك .



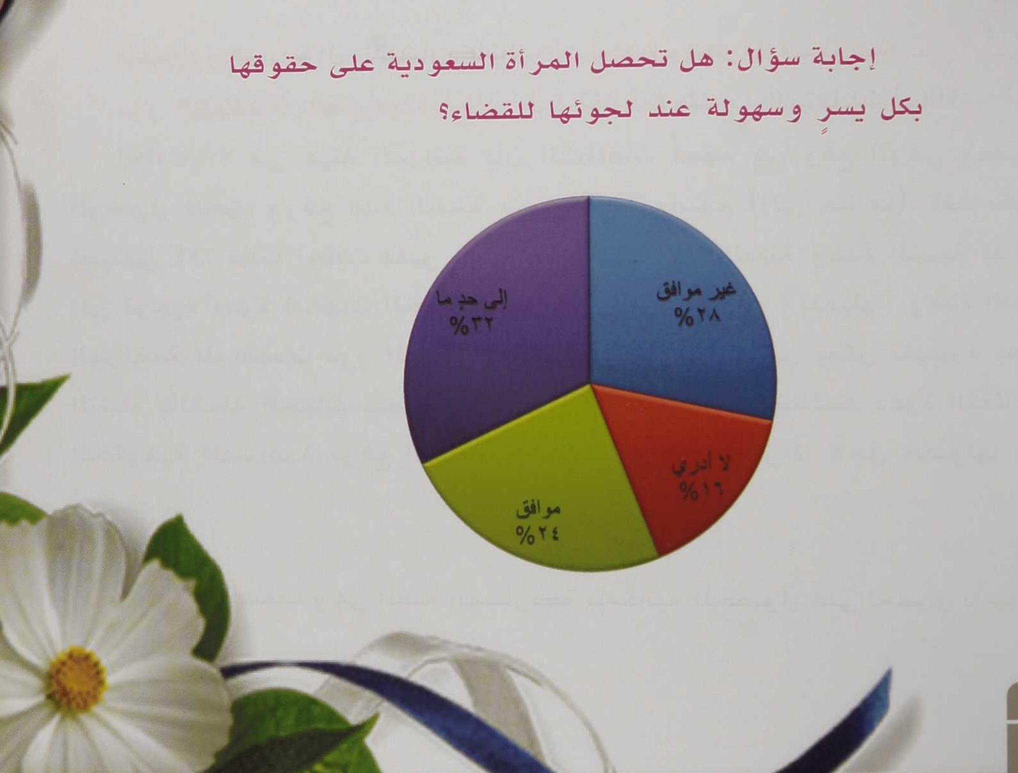
إجابة سؤال: هل الرحمة والمودةبين الرجل والمرأة أساسٌ في حصول المرأة على حقوقها في المجتمع السعودي؟



القضاء: في سؤال للمشاركات: **هل تحصل المرأة السعودية على حقوقها بكل يسرٍ وسهولة عند لجوئها للقضاء؟** تقاربت النسب المتقابلة (موافقة- غير موافقة) فأجابت ٢٤٪ من عينة الدراسة بالموافقة، و٣٢٪ من أفاد عينة الدراسة كانت إجابتها إلى حد ما، و٢٨٪ من أفراد العينة كانت غير موافق و١٦٪ من العينة لا تدري.

وهذه النسبة تدل على أن النظام والقضاء يدعم حقوق المرأة إنما الخلل في بعض التطبيقات، ولعل هذه الإجابات تبيّن لنا أن رأي المرأة في دور الأنظمة من حرمانها السابق من حقوقها يرجع إلى آلية تطبيق النظام، حيث إن مجرد الوصول إلى المحكمة يسهل على المرأة حصولها على حقوقها، فالمشكلة ليست في النظام، ولا القضاء، وإنما في تطبيق الأنظمة، وتنفيذ الأحكام القضائية، وأيضًا فإن الإجابة بـ لا أدري على هذا السؤال وصل إلى ١٦٪ تبين لنا أيضًا ضعف وعي الفئة المشاركة بإمكانية الحصول علىالحقوق بسهولة.

إجابة سؤال: هل تحصل المرأة السعودية على حقوقها بكل يسرٍ وسهولة عند لجوئها للقضاء؟

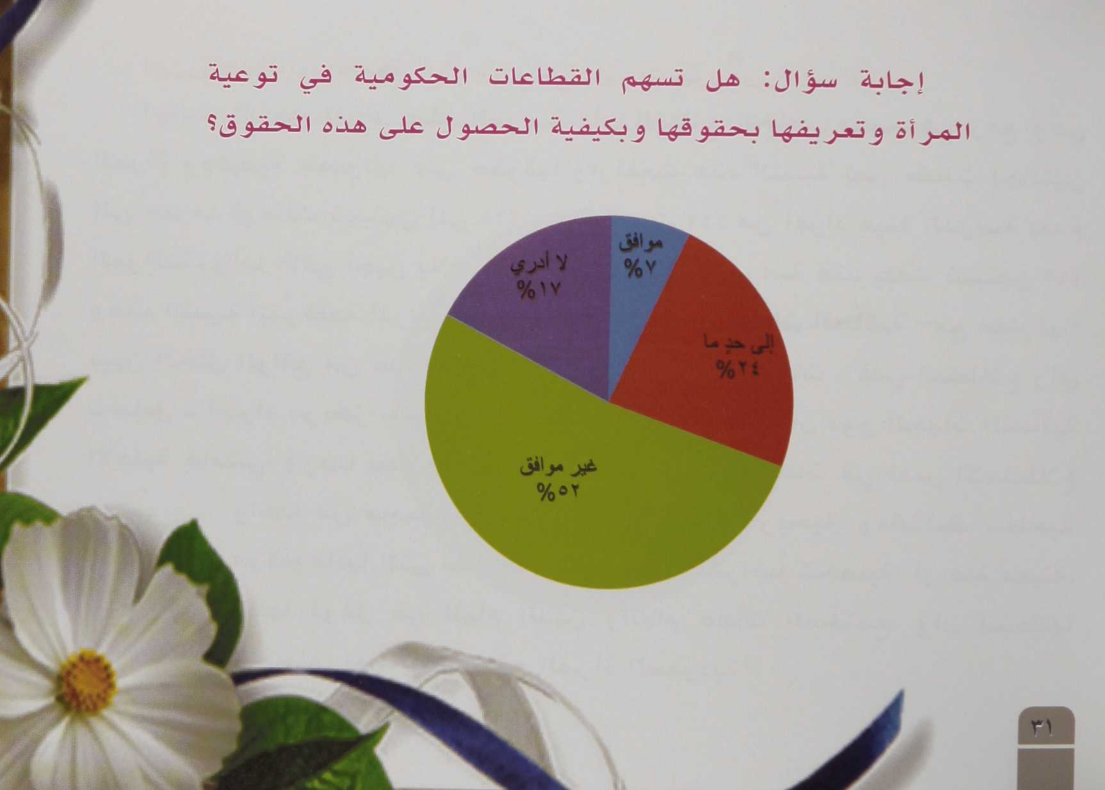


المحور الخامس: وسائل رفع وعي المرأة بحقوقها:

دور القطاعات الحكومية:

أجابت ٧٪ من عينة الدراسة بأن القطاعات تسهم في رفع الوعي وكيفية الوصول للحق، ورفع هذه النسبة من كانت إجابتهم (إلى حد ما)، فقد كانت نسبتهن ٢٤٪ كما أجابت بغير موافق ٥٢٪ من أفراد العينة وهذه النسبة تدعونا إلى توجيه دعوة للجهات الحكومية بإصدار أدلة الحقوق وتفعيلها. وهذه النسبة المرتفعة للرافضات دور الجهات الحكومية في رفع الوعي يمكن تفسيره بجهل النساء بأنشطة الجهات تلك على قلتها، ويؤكد علينا كذلك دعوة القطاعات الحكومية للمساهمة برفع الوعي ، وتسهيل مساعدة المرأة، لأجل حصولها على حقوقها.

إجابة سؤال: هل تسهم القطاعات الحكومية في توعية المرأة وتعريفها بحقوقها وبكيفية الحصول على هذه الحقوق؟



دور الجهات الخاصة:

أجابت ٦٪ من أفراد عينة الدراسة بأن القطاع الخاص يسهم في رفع وعي المرأة وكيفية حصولها على حقوقها وارتفعت هذه النسبة لمن كانت إجابتهن إلى حد ما فوصلت نسبتهن إلى ٢٨٪ بينما أجابت ٤٢٪ من أفراد عينة الدراسة بعدم الموافقة، وأما الاتي أجبن بلاأدري من أفراد عينة الدراسة فقد بلغت نسبتهن ٤٢٪ وهذه النسبة المرتفعة للرافضات و الجاهلات لدور الجهات الخاصة -مع كثرتها- يبين الخلل الواقع من عدم استفادة النساء من تلك الجهات ، ففي استطلاع رأي - سابق - أجراه مركز باحثات ترى ٥٠٪ من المشاركات أن دور الجهات النسائية الأهلية هامشي، وربما كان السبب كما ذكرت المشاركات في نفس الاستطلاع واحدًا من مجموعة أسباب، منها : كونها ربحية، وكذلك سطحية موضوعاتها التي تناقشها، وأنها تخدم أغراضاً شخصية، أو فئة معينة، وأنها توغل في اتهام الدين واتهام عادات المجتمع، وأن أنشطتها مرتجلة، بعيدة عن واقع المرأة السعودية .

إجابة سؤال: هل تسهم القطاعات الخاصة في توعية المراة وتعريفها بحقوقها وبكيفية الحصول على هذه الحقوق؟



دور وسائل الإعلام:

أجابت ١٢٪ من عينة الدراسة بأن الإعلام يقوم بدوره في التوعية بحقوق المرأة، وساند هذه النسبة من عينة الدراسة من اختارت خيار (إلى حد) ما، فقد كانت نسبتهن ٤٣٪ بينما ٣٨٪ من عينة الدراسة أجبن أن الإعلام لا يقوم بدوره، و٧٪ من عينة الدراسة أجبن بلا أدري.

وهذه النسب المتفاوتة ما بين موافق، ومعارض، وموافق لحدٍ ما، مع تنوع مجالات الإعلام، وسهولة الوصول لأكثر المستخدمين في السعودية مع كثافة حديث الإعلام عن المرأة يمكن أن يكون مؤشراً بأن أطروحات الإعلام لا تلامس حاجات المرأة كثيراً، وأنها لا تهتم بالحقوق الشرعية للمرأة كما يجب، وهذا ما يؤكده لنا استطلاع سبق أن طرحه مركز باحثات حول رضا المرأة عما يطرح عنها في الإعلام من قضايا حيث أجابت ٥,٤٪ من عينة الدراسة فقط بأن الإعلام (يؤدي إلى معرفتي بحقوقي المشروعة)،

مقابل ٤٢٪ من عينة الدراسة قالت إن الإعلام يطرح قضايا للمرأة مخالفة للشريعة، و٣٤٪ قالت بأن الإعلام يسعى للتأثير على المجتمع بسياسات خارجية، وبنسبة ٥,٤٪ أجابت المشاركات: تسبب لي اضطراب بسبب طرح قضايا بعيدة عن واقعي.

وهنا يجب على العلماء والمسؤولين الاستفادة من الإعلام؛ لتوجيه الطرح الإعلامي لإفادة النساء بما ينفعهن في فهم حقوقهن على الوجه الذي يرتضي الله، ويساعدهنّ على العيش بحياة سعيدة وكريمة، ودعوة الإعلام لتأدية دوره التثقيفي في توعية المرأة بحقوقها؛ وذلك بالاستفادة من المختصين بهذا الشأن.


إجابة سؤال هل تسهم وسائل الإعلام في توعية
المرأةوتعريفها بحقوقها الشرعية والنظامية؟
موافق
١٢%
إلى حدٍ ما
٤٣%
غير موافق
٣٨%
لا أدري
٧%

دور مناهج التعليم:

وحول سؤال: **هل تسهم مناهج التعليم في توعية المرأة وتعريفها بحقوقها الشرعية والنظامية؟**

أجابت ١٨٪ من أفراد عينة الدراسة بنعم، و٣٩٪ من عينة الدراسة كانت إجابتها إلى حد ما، بينما ٣٨٪ من أفراد عينة الدراسة أجابت بأنها لاتسهم، ٥٪ من عينة الدراسة كانت إجابتها لا أدري.

ومع أن مناهج التعليم في بلادنا مستمدة من شريعتنا، فالخلل إذن إما من عدم وجود مناهج خاصة بحقوق المرأة وواجباتها في الأنظمة السعودية قريبه من متناول الطلاب والطالبات، وإما الخلل في المعلمين، وطاقم التعليم، الذي لا يساهم في توضيح الحقوق والواجبات بطريقٍ سهل يجعل الطالب (والفتاة على وجه الخصوص) يفهم حقوقه بطريقة واضحة لا لبس فيها، وكذلك يمكن أن يصل الأمر إلى الأنشطة المدرسية، وما

يطرح فيها من قضايا لا تفيد الطالبة في كثيرٍ من الأحيان، وهذه الإشكالية المتعلقة بمناهج التعليم تُعد خطرًا كبيراً إذا ما استحضرنا أن ٩٦٪ من عينة الدراسة جامعيات ، وأن ١٥,٧٪ فوق الجامعي، مقابل ٢,٧ طالبات في المرحلة الثانوية.

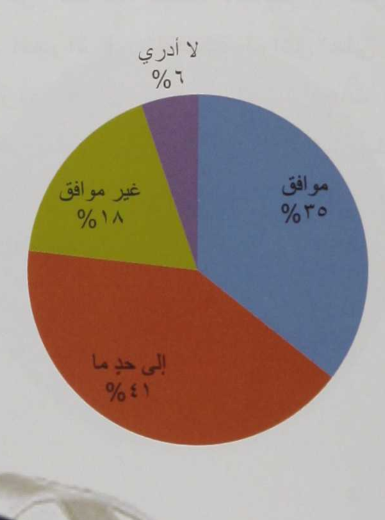
إجابة سؤال: هل تسهم مناهج التعليم في توعية المرأة وتعريفها بحقوقها الشرعية والنظامية ؟



إسهام الخطب والمحاضرات بأنواعها في توعية المرأة وتعريفها بحقوقها الشرعية والنظامية: أجابت ٣٥٪ من عينة الدراسة بأثرها في توعية المرأة مقابل ١٨٪ فقط ترفض ذلك ، و٤٢٪ توافق إلى حدٍ ما ، وهذه نسبة مرتفعة في الجملة تصل الموافقة إلى ٧٧٪ تستفيد من الخطب، والمحاضرات الدينية، والتوعوية، والتثقيفية، وهذا يؤكد وجوب الاستفادة القصوى من هذه الوسيلة في إيضاح الحقوق الخاصة بالمرأة، وإزالة العوائق التي تعيق حصول المرأة على حقوقها المشروعة .



إجابة سؤال: هل تسهم الخطب والمحاضرات المختلفة في توعية المرأة وتعريفها بحقوقها الشرعية والنظامية؟



المحور السادس: ادراك المرأة بواجباتها:

أجابت ٦٢٪ من أفراد عينة الدراسة أنهن يدركن واجباتهن، و ٣٥٪ من عينة الدراسة كانت إجابتهن إلى حد ما، بينما أجابت ٣٪ من عينة الدراسة بأنهن لا يدركن واجباتهن، أي أن المرأة في الجملة توافق على معرفتها بحقوقها بجمع النسب لتصل إلى ٩٧٪ ، وربما كان لجنس المشاركات تأثير في ارتفاع النسبة، وكما يمكن تفسير ذلك بجوانب معينة استحضرتها المرأة خلال اختيارها الموافقة، أوحصر الواجبات في حدود ضيقة، وهذا ما يوجب توعية المرأة بواجباتها بشكل وطريقة أوضح وأفضل.



إجابة سؤال: هل تدرك المرأة بأن عليها واجبات ؟



نتائج الدراسة :

١. أظهرت الدراسة الأهمية البالغة لتوعية المرأة بحقوقها؛ وذلك باستخدام الوسائل المتاحة، مع مراعاة الموضوعية في الطرح.

٢. أيدت الدراسة حاجة المرأة للاهتمام بالجانب الشرعي في إدراك حقوقها ، والموازنة بين الحقوق والواجبات.

٣. أوضحت عينة الدراسة أن أعلى نسبة عمر شاركت في الاستبانة(٢٠-٥٠) وهو السنّ الذي غالبًا ما يكثر فيه ارتباط المرأة بحقوقها، خصوصًا ما بعد التخرج من الجامعة، ومقابلة المرأة للحياة، سواءً الحياة الاجتماعية، أو الحياة العملية، كما انها مرحلة كثرة مسؤوليات المرأة على المستوى الأسري، والاجتماعي.

٤. أكدت الدراسة حرص المرأة السعودية على الحصول على حقوقها، مع الحفاظ على كيان الأسرة.

٥. أبانت الدراسة معرفة المرأة السعودية بوجود حركات تحرير تسيء إلى حقوقها، وتحرمها من خلال أنشطتها المشبوهة من الوصول إلى حقوقها المشروعة.

التوصيات :

١- أهمية الموازنة بين تعليم المرأة حقوقها، وواجباتها؛ حتى لا يطغى جانب الحقوق، خصوصًا في هذا العصر الذي أصبحت كلمة " الحقوق " كلمة واسعة فضفاضة، وفي نفس الوقت أصبحت كلمة حق يراد بها باطل.

٢- الاهتمام بجانب الواجبات للمرأة، الواجبات الشرعية، وتفصيل الكلام بين الواجبات التي عليها، والمندوبات التي لها، وكذلك الأمر بالنسبة للحقوق، فليست الحقوق على درجة واحدة من الاستحقاق.

٣- أهمية إيجاد حلول للنساء اللواتي يعانين من الظلم، أو الفقر، أو الحاجة.

٤- إعادة النظر في أنشطة الجهات والجمعيات النسائية، وإعداد الدراسات والأبحاث؛ لتوجيه أنشطتها بما ينفع المرأة في واقعها.

٥- يجب آلا تتداخل المسؤوليات بين الرجل والمرأة في الأسرة؛ لأن ذلك ينتج عنه ضياع حقوق وترك واجبات، من كلا الطرفين.

٦. ينبغي النظر إلى حقوق المرأة على الصعيد الشخصي، والعام، فعندما نتحدث عن حق المرأة بمفردها، ليس كما نتحدث عن حقوق عامة النساء.

٧. تفعيل دور التعليم والإعلام في التوعية والتثقيف بحقوق المرأة المشروعة؛ من أجل الوصول للمرأة التي تجهل، أو لا تدري عن حقوقها في الأنظمة.

٨. ضبط الخطاب الموجه للمرأة وإيجاد الحلول لمشكلاتها الواقعية، فإن إصلاح الخلل من الداخل، كفيل برفض استيراد الحلول الخارجية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.



الفهرس



